استدراكات التبريزيّ (1039هـ) على الزمخشريّ والبيضاويّ في تفسيريهما
" عرضٌ ونقدٌ: سورة المائدة أنموذجًا"

أ.د عبدالله أحمد الزيوت* **د. تقى محمد رمان****

تاريخ وصول البحث: 2022/11/4م تاريخ قبول البحث: 2023/1/30م

الملخص

تتناول هذه الدراسة جزءًا من استدراكات الإمام عبدالباقي التبريزيّ البغدادي في تفسيره الموسوم بـ(تفسير القرآن المجيد)، على الزمخشريّ والبيضاويّ في تفسيريهما، وذلك بهدف عرض استدراكاته عليهما في سورة المائدة، مع المناقشة والتحليل لبيان صواب هذه الاستدراكات من عدمه أولًا، ومن ثمّ بيان النواحي العلمية التي انصبّ جهد التبريزيّ عليها في استدراكاته، وتكمن أهمية الدراسة في إفادتها لطلبة العلم المهتمين بدراسة نصوص العلماء وتحليلها ونقدها، للإفادة منها في دقة النّظرِ وإعمال الفكر، واقتضت طبيعة الدراسة استعمال مناهج علمية عدة؛ كالاستقرائي والتحليلي والوصفي، وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج عدّة أبرزها: تنوّع استدراكات التبريزيّ في تفسيره فلم تقتصر على جانب واحد فحسب، وهذا إن دلّ فيدلُّ على سعة علمه، ولم تكن استدراكات سطحية بسيطة، بل اتسمت بالعمق والدقة، وهذا ينمّ عن دقة نظره وعمقِ علمه، رحمه الله تعالى.

Al-Tabrizi (1039 AH)'s Inferences on Al-Zamakhshari and Al-Baydawi in Their Interpretations
"Presentation and Criticism: Surat Al-Ma'idah as a Model"

ABSTRACT

This study deals with part of the Reflections of Imam Abdul Baqi al-Tabrizi al-Baghdadi in his interpretation of the Glorious Qur'an, by Ali al-Zamakhshari and al-Baydawi in their interpretations, with the aim of presenting his corrections to them in Surat al-Ma'idah, with discussion and analysis to clarify the correctness or not of these corrections first, and then clarifying the aspects The scientific study that Tabrizi focused on in his remediations, and the importance of the study lies in its benefiting the students of science who are interested in studying, analyzing and criticizing the texts of scholars, in order to benefit from them in accurate consideration and the realization of thought. The nature of the study required the use of the inductive, analytical and descriptive method. Al-Tabrizi in his interpretation was not limited to one aspect only, and this if it indicates the vastness of his knowledge, and it was not simple superficial inferences, but was characterized by depth and accuracy, and this indicates the accuracy of his consideration and the depth of his knowledge, may God Almighty have mercy on him.

* أستاذ دكتور، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.
**باحثة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار، من أنزل القرآن كتابًا عربيًا مُحكَمًا، فاستعصى على الاستدراك، رغم ما خصّ به الإنسان من العقل والإدراك، فكانَ معجزةً هَدى اللهُ بها المتّقين إلى الصراط المستقيم، وأبعدهم عن مزالق الغي والإشراك، والصّلاةُ والسلام على المؤيّدِ بمعجزة القرآن، سيّد ولد آدم، النبيّ الخاتم، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه، أما بعدُ:

فالمتعارفُ عليهِ عندَ من يدخلُ عالمَ التفسير، أن كثيرًا من المفسّرين ينقل بعضهم عن بعض، وتختلفُ مناهجُ النقل فيما بينهم، فمنهم من ينقلُ موافقًا ومؤيّدًا، ومنهم من ينقلُ ناقدًا معارضًا ومستدركًا، وكان من هؤلاء الامام التبريزيّ؛ حيث اعتمد في تفسيره على تفسيري الكشاف للزمخشري، وأنوار التنزيل للبيضاوي، فأكثر من النقل عنهما، وكان نقله متنوعًا موزّعًا بين الموافقة والتأييد، وبين النقد والاستدراك، فارتأينا أن نقوم بجمع تلك الاستدراكات، فنعرضها ونحلّلها ونصنّفها، وقوفًا عند أقوال العلماءِ، وإجلالِها والإفادة مما فيها، وقد حصرنا دراستنا في جزءٍ مخصوصٍ، وهو سورة المائدة؛ لأن فيها من الاستدراكات ما يُعطي القارئَ تصوّرًا عن منهج التبريزيّ في الاستدراك، حيثُ إنّ الاستقراءَ الجزئي يسهم في بناءِ التصورِ الكليّ.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

ما استدراكات التبريزيّ على الزمخشريّ والبيضاويّ في تفسيره لسورة المائدة؟

ويلزم من هذا السؤال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1-ما مفهوم الاستدراك لغة واصطلاحًا؟

2-ما استدراكات التبريزيّ على الزمخشريّ في تفسيره لسورة المائدة؟

3-ما استدراكات التبريزيّ على البيضاويّ في تفسيره لسورة المائدة؟

4-ما القيمة العلمية لاستدراكات التبريزيّ على الزمخشريّ والبيضاويّ؟

أهمية الدراسة:

لم يَحظَ هذا الموضوع بدراسة علمية مستقلة، ولذلك يتوقع الباحثان من خلال دراسة استدراكات التبريزيّ على الزمخشريّ والبيضاويّ في تفسيره لسورة المائدة وإبرازها في موضوع مستقل إفادة طلبة العلم عامة وطلبة علم التفسير على وجه الخصوص، لا سيما وأن الوقوف على الرأي الصواب في بعض المسائل العلمية يسهم في تطوير المعرفة لديهم، ولعلّ هذه الدراسة تكون نواة لدراسات علمية تتناول هذا الموضوع في تفسير التبريزيّ كاملًا، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الباحثين يرجوان أن يقدّما للمكتبة الإسلامية إضافة علمية ولو يسيرة .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعريف بمفهوم الاستدراك لغة واصطلاحًا.

2-عرض استدراكات التبريزيّ على الزمخشريّ في كشّافه في تفسيره –أي: التبريزيّ- لسورة المائدة وتحليلها.

3-عرض استدراكات التبريزيّ على البيضاويّ في تفسيره –أي: التبريزيّ- لسورة المائدة وتحليلها.

4-الكشف عن القيمة العلمية لاستدراكات التبريزيّ على الزمخشريّ والبيضاويّ.

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة استعمال المناهج البحثية الآتية:

1-المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء تفسير التبريزيّ لسورة المائدة وجمع استدراكاته على الزمخشريّ والبيضاويّ.

2-المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل الاستدراكات وتحرير محل النزاع ومحاولة الوصول إلى الرأي الصائب في المسائل بحسب القرائن والأدلة المُحتَفّةِ.

3-المنهج الوصفي: وذلك بالوقوف على الملامح المنهجية للتبريزيّ في استدراكاته.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحثان –في حدود بحثهما- على دراسة مستقلّة سابقة لاستدراكات التبريزيّ على الأئمة المفسرين قبله، حيثُ إنّ التفسير ما زال بكرًا لم يُحقق بأكمله، ولم تَنبَرِ له أقلام الدارسين والباحثين بعد، نقدًا وتعقبا ودراسةً، فهذه أوّل دراسة تتعرض للاستدراكات بشكل مستقل في هذا التفسير المبارك.

إلا أن ثمة دراسة تعرضت للتفسير من حيثُ التعريف به، وهي:

- (رزق، أحمد يوسف)، (النصيرات، جهاد محمد)، عبدالباقي التبريزيّ (1039هـ) وتفسيره (تفسير القرآن المجيد) تعريف وتوصيف، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018م، ولم تتعرض هذه الدراسة لاستدراكات التبريزي على الزمخشري ولا البيضاوي في تفسيرهما.

وثمة دراسات أشارت في ثناياها إلى استدراكات التبريزيّ من خلال عرض بعض الأمثلة دون إسهاب أو تحليل ونقد، وهي الأطروحات التي قدّمت لتحقيق تفسير التبريزيّ، وهي:

- يتكين، فيدات، تفسيرُ القرآنِ المَجِيْدِ للإمامِ عبدِالباقي التبريزيّ البغدادي (1039) هـ دراسةٌ وتحقيقٌ من الآية (٢٤٠) من سورة البقرة، إلى الآية (٢٤) من سورة النساء، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور عبدالله أحمد الزيوت، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار/2022م.

- رمّان، تقى محمد، تفسيرُ القرآنِ المَجِيْدِ للإمامِ عبدِالباقي التبريزيّ البغدادي (1039) هـ دراسةٌ وتحقيقٌ من الآية (25) من سورة النساء، إلى الآية (55) من سورة الأنعام، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد شكري، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آب/2022م.

- العبويني، حنان أحمد، تفسيرُ القرآنِ المَجِيْدِ للإمامِ عبدِالباقي التبريزيّ البغدادي (1039) هـ دراسةٌ وتحقيقٌ من الآية (56) من سورة الأنعام، إلى الآية (49) من سورة يونس، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور عبدالله أحمد الزيوت، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آب/2022م.

وهذه الدراسات أشارت إشارة موجزة إلى وجود الاستدراكات مع ذكر بعض الأمثلة، ولم تتعرّض الدراسات السابقة للاستدراكات بالنقد والتحليل، حيثُ إنها دراسات عُنيَت بتحقيق المخطوط، ولم تُعنَ بجمع الاستدراكات ونقدها والتركيز عليها، وهذا الفرقُ بينها وبين هذه الدراسة.

خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة؛

المقدمة، وفيها: أسئلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والمنهج المتبع والدراسات السابقة.

التمهيد: التعريف بعنوان الدراسة:

أولًا: التعريف بالتبريزيّ.

ثانيًا: التعريف بتفسير التبريزيّ.

ثالثًا: الاستدراك لغة واصطلاحًا.

المطلب الأول: استدراكات التبريزيّ على الزمخشريّ في تفسيره لسورة المائدة.

المطلب الثاني: استدراكات التبريزيّ على البيضاويّ في تفسيره لسورة المائدة.

المطلب الثالث: القيمة العلمية لاستدراكات التبريزيّ.

الخاتمة، وفيها: النتائج والتوصيات.

التمهيد: التعريف بعنوان الدراسة.

أولًا: التعريف بالتبريزيّ.

أثناء البحثِ عن ترجمة للإمام التبريزيّ –رحمه الله- نجدُ أن المصادر المتاحة لم تقدّم لنا القدر الكافي من ترجمته، وذلك لطبيعة الظروف التي عاصرها التبريزيّ في زمانه، كالأوضاع السياسية وتنقله بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، فلم تكن حياته مستقرة على ما يظهر، وكثيرٌ ممن اعتنوا بترجمة التبريزيّ كانوا من الفرس، وما كُتبَ عنه موجودٌ في الكتب الفارسية، إلا القليل المترجم إلى اللغة العربية، ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن كثيرًا مما دُوِّنَ عنه ما زال حبيس خزائن المخطوطات ومكتباتها[1].

1-اسمه ولقبه:

هو الإمامُ عبدُالباقي التبريزيّ[2] ثمّ المولويُّ[3] البغداديُّ، المولى العارفُ الجليلُ جمالُ السّالكين، المفسِّرُ، الصوفيُّ، والشاعرُ الأديبُ، والخطاطُ البارعُ[4].

2-نَسَبُه:

لم يُعثَر على اسم والده في المصادر، ويُنسبُ إلى تِبريز، كونها مسقط رأسه، وينسب إلى بغداد لأنه رحل إليها وتعلّم فيها، كما لم تذكر لنا المصادر تاريخ مولده، أما وفاته؛ فقد اختلفت المصادر في تحديد سنة وفاته بين (1038هـ)، و(1039هـ)، ومات في أصفهان –على الأصحّ- ودُفنَ فيها[5].

3-مذهَبُه:

يتبعُ التبريزيّ المذهب الحنفيّ في الفقه، والمذهب الأشعري في العقيدة، مع توسّطٍ دون تعصّبٍ لمذهبه، وهذا ظهر من خلال استقراء تفسيره، حيثُ لم تُسعفنا المصادرُ بتصريحٍ لمذهبه الفقهي والعقدي.

ثانيًا: التعريف بتفسير التبريزيّ.

لم يذكر لنا التبريزيّ تاريخ شروعه بتأليف التفسير، ولكن يظهر من خلال مقدّمة تفسيرهِ أنه بدأ بكتابته قبل رحلته إلى بغداد ومكوثه فيها، وأمّا عن زمن فراغه منه، فقد أثبتت النسخ الخمس التي تمكنا من الحصول عليها تاريخين لفراغه من التفسير؛ إحداهما: عام (1028هـ)، والثاني: عام (1033هـ)، وقد يكون تأليفه لهذا التفسير مرّ بمرحلتين؛ الأولى: قبل رحلته إلى بغداد، والثانية: بعد مكوثه فيها[6].

وقد ظهر من خلال المقدمة أنّ مِن أبرزِ دوافع التبريزيّ لتأليف تفسيره: محاولته التوفيق والمقارنة والترجيح بين تفسير الكشاف للزمخشري، وأنوار التنزيل للبيضاويّ، فيقول ما نصّه: "فاجتهدْتُ في توضيحِ ما بينهما من الموافقةِ بنحوٍ من البيانِ، وتمييزِ ما بينهما من المخالفةِ بقدرِ الوُسْعِ والإمكانِ، وقيَّدْتُ ما استفدتهُ بالكتابةِ، وألبسْتُهُ صورةَ العبارةِ، فصارَ قبلَ الإتمامِ مجموعًا عظيمَ الحجمِ طويلَ الذّيْلِ"[7].

هذه نبذة موجزة عن التبريزيّ وتفسيره، وقد أفاض الباحثُ المحقق للجزء الأول من التفسير في كافة التفاصيل، بما لا يتسع المجال لذكرها كاملةً هنا[8].

ثالثًا: الاستدراك لغة واصطلاحًا.

(1) معنى الاستدراك لغة:

يرجع لفظ الاستدراك إلى الأصلِ اللغويّ (دَرَكَ)، وقد تعددت استعمالات هذا اللفظ ودلالاته، وأشارت المعاجم إلى هذه الدلالات المتعددة، بدءًا من صاحب العين، مرورًا بمعاجم اللغة، ونُشير في بحثنا إلى أبرز تلك الاستعمالات.

فالدّرَكُ: إدراكُ الحاجة والطلبة، ويأتي بمعنى اللّحقِ من التّبعَة، والدِّراكُ: إتباعُ الشيءِ بعضه على بعضٍ في كلّ شيء، والإدراكُ: فناءُ الشيء، فأدرك هذا الشيء؛ أي: فنيَ، والدّرَكُ: أسفلُ قعر الشيء، كما ذكر صاحبُ العين[9].

ويُقالُ: أدركتُ الرجلَ إدراكًا إذا لحقتهُ، فالرجلُ مُدرَكٌ، والآخرُ مُدرِكٌ، وسُمّيت الطريدة دريكةٌ لأنها تُدرَك، ويُقال: رجلٌ دَرَكُ الطريدة إذا كان لا تفوته طريدةٌ[10].

وتقول العربُ: مالي في هذا الأمرِ درَكٌ، يعني: ما لي فيه منفعة ولا مضرّة ولا مرقًى ولا مصعد، والدرَكُ عند العرب: حبلٌ يُشدُّ به الدلو يُدفعُ به ضرر الماء عن الرِّشاء[11].

ويُقال: "تدارك خطأ الرأي بالصواب واستدركه، واستدرك عليه قوله"[12]، "واستدرك الشيء بالشيء: حاول إدراكه به"[13].

ولو تأمّلنا في دلالات اللفظ، لوجدنا أنها تكادُ تدور حول أصلٍ واحدٍ وهو: "لُحوقُ الشيءِ بالشيءِ ووصوله إليه"[14]، كما قال ابن فارس، حيثُ ردّه إلى هذا الأصل[15].

(2) الاستدراك اصطلاحًا:

اختلفت دلالة مصطلح الاستدراك بين الأصوليين والفقهاء والمحدثين والمفسرين، والذي نحنُ بصددهِ بيانُ مفهومه عند المفسرين، فالمراد منهُ هاهُنا: إتباعُ القول الأول بقولٍ ثانٍ، يصحّح خطأه أو يكمل نقصَه أو يزيل عنه لبسًا، وإذا أطلق لفظ الاستدراك في مصنفات العلماء، قُصِدَ به هذا المعنى[16].

فالاستدراك مؤلفٌ من:

1-رأيٌ مستدرَكٌ عليه.

2-رأيٌ مستدرِك.

3-مرجِّحٌ أو قرينةٌ رجَحَ بها أحدُ الرأيينِ على الآخر.

وهذا ما سنحاول أن نجلّيه في هذه الدراسة.

المطلب الأول: استدراكات التبريزيّ على صاحب الكشاف.

سنسوق في هذا المطلب أبرز الاستدراكات التي استدركها التبريزيّ على الزمخشريّ في تفسيره لسورة المائدة، بذكر الآية أو جزء الآية ورقمها، ومن ثمّ سنسوق نصّ التبريزيّ في تفسيره بتحديد موضع الاستدراك، وتحليله ونقده وبيان وجه الصواب والخطأ فيه قدر الوسع والإمكان، مستعينين على ذلك بأقوال المفسرين والعلماء.

الاستدراك الأول:

عند قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 1]

ينقل التبريزيّ رأي الزمخشريّ في إضافة لفظ البهيمة إلى لفظ الأنعام، فيقول: "وإضافتها إلى الأنعام للبيانِ، وهي الإضافة التي بمعنى (مِن)، كخاتَمِ فضّةٍ، ومعناهُ البهيمةُ منَ الأنعامِ"، كذا في الكشّاف[17]. ثمّ يعقب التبريزيّ قائلًا: "وهو يُنافي ما شَرطَ ابنُ الحاجبِ في الإضافةِ بمعنى (مِن) كونَ المضافِ إليهِ جنسًا للمضافِ صادقًا عليهِ وعلى غيرِهِ[18]، وهَهُنا ليس كذلكَ؛ لأنّ الأنعامَ لا تصدقُ على غيرِ البَهيمةِ"[19].

نقول: يعترض التبريزيّ على صاحب الكشاف، لأنه اعتبرَ الإضافة هُنا بمعنى (من)، ولا تصلحُ في هذا السياق، للشرط الذي ذكره، وهو شرطٌ اعتبره ابن الحاجب في الكافية، حيثُ اشترط أن يكون المضاف إليه من جنسِ المضاف، صادقٌ عليه وعلى غيره، فالفضة تصدق على الخاتم وعلى غيره، أما الأنعام، فهي أخصّ من البهيمة، والبهيمة أعمّ منها، فكلُّ الأنعام بهائم، وليست كل البهائم أنعام، فالمضافُ إليه أخصّ من المضاف[20].

وبعبارة أُخرى، يشترطُ النحاةُ في الإضافة بمعنى (مِن)، أن يكون الأول بعضُ الثاني[21]، فالخاتمُ جزءٌ من الفضة، وليست الفضة كلها خواتم، أما البهيمة فليست جزءًا من الأنعام، بل الأنعام جزءٌ من البهيمة، فالأمرُ هُنا عكس ما اشترطه النحاة، وهذا ما قاله كذلك السعد التفتازاني في حاشيته على الكشاف، نقل قوله السيوطي في حاشيته[22].

نقول: إنّ استدراك التبريزيّ سليم في الظاهر، حيثُ إنّ ما قاله الزمخشري عكس ما ذهب إليه ابن الحاجب، وهذا ملحظٌ دقيق، ونقول في الوقت نفسه: إنّ ما شرطهُ ابنُ الحاجبِ في الكافية قد يكون مُلزمًا في النحو، ولكلّ قاعدةٍ شواذ، أمّا في القرآن، فإن القرآنَ مُنشئٌ للقواعد، وليس بتبعٍ لها، فقد يصلحُ في القرآن ما لا يستسيغه النحاة، ومرجعُ ذلك أن القرآن مهيمِنٌ لا مُهَيمَنٌ عليه، حتى في القواعد النحوية.

ويقول الألوسي في هذا السياق: "واعترض بأن البهيمة اسم جنس، والأنعام نوع منه، فإضافتها إليه كإضافة حيوان إنسان وهي مستقبحة، وأجيب بأن إضافة العام إلى الخاص إذا صدرت من بليغ وقصد بذكره فائدة فحسنة، وهنا لما كان الأنعام قد يختص بالإبل إذ هو أصل معناه على ما قيل، ولذا لا يقال: النعم إلا لها، أضيف

إليه (بهيمة) إشارة إلى ما قصد به"[23]، وقريبٌ من ذلك ذهب إليه ابن عاشور[24]، وهو بيانٌ وافٍ في بيان معنى الإضافة وسببها، والله أعلم.

الاستدراك الثاني:

عند قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]

يذكرُ التبريزيّ تعليلَ الزمخشريّ في نصبِ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، وخُلاصةُ الرأي –كما يراها التبريزيّ- أن الزمخشريّ جمع في رأيه بين الحقيقةِ والمجاز في هذا الموضع[25]، وقد خالفَ الزمخشريّ مذهبَهُ في هذه المسألة، حيثُ جعلَ الزمخشريّ الجمعَ بين الحقيقةِ والمجازِ من باب الغموض والتعمية، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: 6][26].

يقول التبريزيّ: "قال صاحب الكشّاف: "قرأ جماعةٌ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنّصبِ، فدلّ على أنّ الأرجُلَ مغسولةٌ، فإن قلت: فما تصنعُ بقراءةِ الجرّ[27] ودخولها في حكمِ المسحِ؟ قلت: الأرجلُ من بين الأعضاءِ الثّلاثةِ المغسولةِ، تُغسَلُ بصبِّ الماءِ عليها، فكانت مظنةَ الإسرافِ المذمومِ المنهيّ عنهُ، فعُطفَت على الرّابعِ الممسوحِ، لا لِيُمسَحَ ولكن ليُنَبَّهَ على وجوبِ الاقتصادِ في صبِّ الماءِ عليها. وقيل: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، فجيءَ بالغايةِ إماطةً لظنّ ظانٍّ يحسبُها ممسوحَةً؛ لأنَّ المسحَ لم تُضرَب له غايةٌ في الشّريعة"[28].

ويستدركُ التبريزيّ على الزمخشريّ قائلًا: "ويرد عليه أنّهُ من قَبيلِ الجمعِ بين الحقيقةِ والمجازِ، حيثُ أُريدَ بالمسحِ بالنسبة إلى المعطوف عليه حقيقة، وبالنسبة إلى المعطوف الغَسل الشبيه بالمسحِ في قلّةِ استعمالِ الماءِ، وهو وإن كان جائزًا عند بعضٍ، لكنّهُ غيرُ جائزٍ عندَهُ كما ذكرنا قُبيلَ هذا"[29].

نقول: هذا ملحظٌ من التبريزيّ دقيقٌ، إذ انتبه إلى منهج الزمخشريّ في الجمع بين الحقيقة والمجاز، وأظهرَ أنه خالف مذهبه في عدم جواز الجمع بينهما، وقد صرّح الزمخشريُّ بذلك عند تفسيره، لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: 6]، فاستدراك التبريزي –كما يظهر- قائمٌ على أن ما ذكره الزمخشري من قبيل الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولذلك انتقده في مخالفة منهجه، وقد تعددت الأقوال في توجيه قراءة الجر(وأرجُلِكم)، ولم يُشر التبريزي إلى شيء من ذلك، وذكر ابن الحاجب أنّ الزمخشري مال في عبارته إلى أن الجر على الجوار، من غير مشاركة المعطوف عليه في المعنى [30]، ونفى صاحب كشف الأسرار أن يكون هذا من الجمع بين الحقيقة والمجاز، وعلل ذلك بقوله: "لأن حقيقة المسح قد أُريدت بقوله: ﴿وَامْسَحُوا﴾ فَلَا يجوز أن يُراد به الغُسل ؛ لأنا نقول إنما أريد الغَسلُ بِالْمَسْحِ الْمُقَدَّرِ الدال عليه (الواو) في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ إذ التقدير: وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَامْسَحُوا بِأَرْجُلِكُمْ دون المذكور صريحًا، فلا يكون فيه جمْعٌ بينهما". ثم ذكر أن فائدة هذا العطف التحذير من الإسراف المنهي عنه، والتنبيه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليهما، وغسلهما غُسلًا يقرب من المسح[31].

وقد أطال الألوسي في التوجيه والتأويل في هذه المسألة إطالة لا يتسع لها المقام لذكرها[32].

الاستدراك الثالث:

عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: 106]

يفسّرُ التبريزيّ هنا قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ﴾ فيقول: "و﴿إِذَا حَضَرَ﴾ ظرفٌ للشّهادةِ، و﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ﴾ بدلٌ منهُ"، ثمّ يسوق التبريزيّ تعليل الزمخشريّ كون قوله تعالى: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ﴾ بدلًا، فيقول: "قالَ صاحبُ الكشّافِ:

"وفي إبدالِهِ دليلٌ على وجوبِ الوصيّةِ، وإنّها منَ الأمورِ اللّازمةِ التي ما ينبغي أن يَتهاونَ بها المسلمُ ويذهلَ عنها"[33]، ومن ثمّ يستدرك التبريزيّ عليه قائلًا: "**وهو محلُّ تأمُّلٍ**؛ لأنَّ الوقتَ لا تنحصرُ إضافتُهُ إلى الواجبِ، لأنَّ المستحبَّ أيضًا قد يصيرُ مؤقّتًا كالواجبِ، نعم؛ لا بدَّ أن يكونَ للإبدالِ فائدةٌ، والفائدةُ لا تنحصرُ في بيانِ الوجوبِ، بل إنّما ذكرَهُ لأنَّ الشّهادةَ ليست مطلَقةً، بل هي شهادةٌ متعلّقةٌ بالوصيّةِ، فذكَرَها لإيضاحِ المقصودِ"[34].

نقول: هو استدراكٌ سليمٌ في محلّه فليسَ المرادُ وجوب الوصية، فالوصيّة مباحةٌ قد يوصي المرءُ وقد لا يوصي، إنّما المرادُ الاهتمام بوجود الشهود وقت الوصية[35]، فالواجبُ هُنا وجود الشهود وقت الوصية، لا وجوب الوصية، فقد أشار الفقهاء في مصنّفاتهم إلى جواز الوصية، لا إلى وجوبها، مستدلين على ذلك بهذه الآية[36]، هذا إن أراد الزمخشري الوجوب المتعارف عليه وهو الإلزام، وإذا كان مراده بالوجوب التأكيد والتقرير – كما ذكره الطيبي واستظهره[37] - كان استدراك التبريزي في غير محله.

الاستدراك الرابع:

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: 55]

ينقل التبريزيّ رأي الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾، فيقول: "قال صاحبُ الكشّافِ في قولِهِ ﴿وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾: "الواوُ فيهِ للحالِ؛ أي: يعملون ذلكَ في حالِ الرُّكوعِ، وهو الخُشوع والإخبات والتواضع للهِ إذا صلّوا وإذا زكّوا، وقيلَ: هو حالٌ مِن ﴿وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بمعنى: يُؤتونَها في حالِ ركوعِهم في الصّلاةِ، وإنّها نَزلت في عليّ -كرّم الله وجهه- حينَ سألَهُ سائلٌ وهو راكعٌ في صلاتِهِ، فطَرَحَ لهُ خاتمَهُ[38]، كأنّهُ كانَ مرجًا في خنصرِهِ، فلم يتكلَّف لِخلعِهِ كثيرَ عملٍ تفسدُ بِمثله صلاته.

فإن قلتَ: كيف صحَّ أن يكون لعليّ -كرّم الله وجهه- واللفظُ لفظُ جماعةٍ؟ قلتُ: جيءَ بهِ على لفظِ الجمعِ وإن كانَ السببُ فيهِ رجلًا واحدًا، ليرغب الناسُ في مثلِ فعلِهِ فينالوا مثلَ ثوابِه، ولينبّه على أنّ سجيّةَ المؤمنين يجبُ أن تكونَ على هذه الغايةِ من الحرصِ على البرِّ والإحسانِ وتفقُّدِ الفقراءِ، حتّى إن لَزَّهُم أمرٌ لا يقبلُ التأخيرَ وهم في الصّلاةِ، لم يُؤَخِّروهُ إلى الفراغِ منها"[39].

ثمّ يستدرك التبريزيّ على حصر الولاية في الراكعين، ويفرّقُ بينَ معاني الولاية ومعاني الركوع في الآية الكريمة، فيقول: "ولا يخفى أنَّ حصرَ ولايةِ المؤمنينَ بأيّ معنى كانَ في الرّاكعينَ بأيّ معنى أُريدَ محلُّ تأمُّلٍ يحتاجُ إلى زيادةِ تفصيلٍ؛ لأنّ الوليَّ لو كانَ بمعنى المُتولّي للأمورِ والمُستحقّ للتّصرّف تنحصرُ الولايةُ بعد اللهِ ورسولِهِ في عليّ إن كانَ الرّكوعُ ركوعَ الصّلاةِ، أو تثبتُ لجميعِ المُخبِتينَ إن كانَ الرّكوعُ بمعنى الخضوعِ، وليسَ لهم منَ الولاية بهذا المعنى شيءٌ، ولو كانت الولايةُ بمعنى المحبة لا يبقى لحصرها في الرّاكعينَ وجهٌ؛ لأنّ المؤمنينَ يُوالون بعضَهم بعضًا بدونِ تحقُّقِ تلكَ الصّفةِ فيهم"[40].

نقول: إن الرواية التي مفادها أن الآية نزلت في علي بن أبي طالب، رواها غير واحدٍ من المفسرين، كالطبري في جامع البيان عن السدي ومجاهد وعتبة بن أبي حكيم[41]، وابن أبي حاتم في تفسيره عن سلمة بن كهيل[42]، وذكر ابن كثير في تفسيره[43]، الرواياتِ الدالةَ على أن الآية نزلت في علي كرم الله وجهه، وبيّنَ ضعفَها جميعها، وقال: "وليس يصح شيء منها بالكليّة، لضعف أسانيدها وجهالة رجالها"[44].

فالرأيُ المبنيُّ على رواياتٍ لم تصحّ أدعى أن لا يُقبَل، لضعف سنده ودليله.

غير أن الرواية مما استدلت به الشيعة صراحةً على إمامة عليّ رضي الله عنه من أوجه عديدة[45]، وهذه الأوجه ذكرها الرازي في مفاتيح الغيب ولا مجال لبسطها جميعها هنا، وقد ردّ الرازي على وجوه استدلالهم باستفاضة[46].

أمّا عن استدراك التبريزيّ، فهو استدراكٌ وجيه في الجملة، وقد يُقال: إنها درجة من درجات الولاية، فالمؤمنون مطلقًا لهم ولاية عامة، ومن اتصف بهذه الصفة ارتفعت درجة ولايته بقدر اتصافه.

وقد تبيّن ما في الرواية من الضعف، والأظهر أن الرأي الأوجه هو أنّ المقصود من الركوع: الخضوع والتواضع، وليس الركوع الحقيقيّ، للأسباب التي أوردها التبريزيّ وغيره ممن سبقه من المفسّرين[47]، والله أعلم.

الاستدراك الخامس:

عند قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة:95]

ينقل التبريزيّ توجيه الزمخشري لدخول الفاء على قوله تعالى: ﴿فَيَنتَقِمُ﴾ فيقول: "قال صاحبُ الكشّافِ: "﴿يَنتَقِمُ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: فَهُو ينتقمُ اللهُ منهُ، ولذلكَ دخلتِ الفاءُ"[48]، ثمّ يعقب التبريزيّ فيقول: "وهو خلافُ ما ذهبَ إليهِ ابنُ الحاجبِ؛ مِن أنّ الجزاءَ إذا كانَ مضارعًا يجوزُ دخولُ الفاءِ عليهِ[49]، وحكمَ الشّارحُ الرّضيّ[50] بصحّتِهِ وزَيفِ الرّأيِ الأوّلِ، فصِحَّتهُ نحوَ قولِهم: إن غبتَ فيموتُ زيدٌ، ممّا لا يصحُّ التّقديرُ فيهِ، مع أنّ الأصلَ عدمُ التّقديرِ، وكأنّهُ إنّما ذهبَ إليهِ صاحبُ الكشّافِ لأنّهُ مذهبُ سيبويه[51]، وهو تبعيد محضٌ، والحقُّ أحقُّ بالاتّباعِ"[52].

نقول: لماذا يتهم بالزيف والتبعيد المحض وعدم اتباع الحقّ، وهو مجرد خلاف نحوي؟ حيثُ كان من الممكن أن يستبدله بلفظٍ ألطف، لا سيما وأن سيبويه لم ينفرد بتقدير المحذوف عند اقتران الفاء بجواب الشرط في الجملة الشرطية، بل تابعه غيره من النحويين كالمرادي، فبعد أن جوّز اقتران الفاء بالفعل المضارع في الجملة الشرطية، قال: "والتحقيق أنه حينئذ خبر مبتدأ محذوف، فيكون الجواب جملة اسمية"[53]. وكذلك ابن هشام في شذور الذهب قال: "ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء"[54]، وغيرهما[55].

المطلب الثاني: استدراكات التبريزيّ على البيضاويّ.

سنسوق في هذا المطلب أبرز الاستدراكات التي استدركها التبريزيّ على البيضاوي في تفسيره لسورة المائدة، بذكر الآية أو جزء الآية ورقمها، ومن ثمّ سنسوق نصّ التبريزيّ في تفسيره بتحديد موضع الاستدراك، وتحليله وبيان وجهه، مذيّلين ذلك بخلاصة القولِ في المسألة.

الاستدراك الأوّل.

عند قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 1]

يقول التبريزيّ: "البهيمةُ: "كلُّ ذات أربعٍ في البرّ والبحرِ"[56]، كذا في الكشاف. وقال البيضاويّ: "كلُّ حيٍّ لا يُميّزُ"[57]، ولا يخفى أنه صادقٌ على المجنونِ وليسَ من البهائمِ، إلا أن يجعل عدم التّمييزِ باعتبارِ النّوعِ، لكن بقيَ أنواعُ الحيوانِ غير الإنسانِ داخلة فيها، وهو محلُّ نظر"[58].

نقول: اعترض التبريزيّ على كلام البيضاويّ، باعتبار أن المجنون حيّ ولا يميز، لكنّه لا يندرج تحت هذا التصنيف، فليس المجنون بهيمةٍ.

ولو أردنا أن نفرّقَ بين دلالة الأصل اللغويّ للفظ البهيمة والاستعمال العُرفي له، لحُلَّ الإشكال، فعند تحقيق معنى هذه المفردة، والرجوع إلى معاجم اللغة وكتب المفردات، نجدُ أن لفظ (البهيمة) يرجع إلى الأصل اللغوي (بَهِمَ)، وفي معناه يقول الراغبُ: "البُهمةُ: الحجرُ الصّلب، وقيل لكلّ ما يصعب على الحاسة إدراكه إن كان محسوسًا، وعلى الفهم إن كان معقولا: مُبْهَم. والبَهيمةُ: ما لا نطق له، وذلك لما في صوته من الإبهام، لكن خصّ في التعارف بما عدا السباع والطير"[59]، فأُطلق على البهيمة هذا الاسم لأنّ كل حيٍّ لا يميز فهو بهيمة، وإنما قيل له بهيمة لأنه أبهم عن أي يميز، كذا قال الزجاج[60].

والتحقيق أنّ الأصل الواحد في هذه المادة: هو الكيفية التي لا يُعرفُ لها وجه ولا يستبين أمرها ولا مأتَى لها، كالحجر والبهيمة وغيرها مما استقصته معاجم اللغة[61].

فحاصل الخلاف أن رأي البيضاويّ منطلق من الدلالة اللغوية للفظ، واعتراض التبريزيّ على الاستعمال العرفي، فالجهة منفكّة، فكلاهما قَصَد معنى صحيحًا، ولكن كلًّا ذهبَ في جهةٍ.

وفي إضافة لفظ (الأنعام) إلى لفظ (بهيمة) من الدلالات التي لا تتحصّل لو قيل: أحلت لكم البهيمة فحسب، فحيثُما ورد لفظ البهيمة في القرآن، رافقه لفظ الأنعام، وفي هذا من الدلالات ما فيه، فالبهيمة أعمّ من الأنعام، وقد بيّنا سبب الإضافة ووجهها في الاستدراك الأول من استدراكات التبريزي على الزمخشري، فليراجع، والخلاصة أنه قد تمّت إضافة العام وهو لفظ (بهيمة) إلى الخاص لتخصيص العام، كذا قال القونوي في حاشيته على تفسير البيضاوي[62]، والله أعلم.

الاستدراك الثاني:

عند قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ...﴾ [المائدة: 3]

يقول التبريزيّ: "وقيل: "الاستثناءُ مخصوصٌ بما أكلَ السّبُع"[63]، كذا ذكر البيضاويّ، ووجهُ التخصيص غير معلوم"[64].

نقول: يستدرك التبريزيّ على البيضاويّ هنا، لأنه خصّص استثناء التذكية بما أكل السبُع، ولم يبيّن البيضاويّ وجه التخصيص.

واستدراك التبريزيّ على هذا القول استدراكٌ سليمٌ، إلا أنّ البيضاويّ نقلَ القولَ نقلًا ولم يوافق عليه، حيثُ بيّنَ البيضاويّ أن الاستثناء متعلقٌ بكل ما سبق، فقال: "إلا ما ذكيتم: إلا ما أدركتم ذكاته وفيه حياة مستقرة من ذلك"[65]، ويعني بقوله: "من ذلك"[66]: ما سبق ذكره من المحرمات، غير مقتصر على ما أكل السبع، ومن ثمّ ساق البيضاويّ الرأي الآخر، على سبيل الاحتمال والذّكر، وذكره له لا يعني قبوله به وترجيحه، والظاهر تضعيفه لأنه جاء بصيغة التمريض، والله أعلم.

"والاستثناء الواقع بعد أشياء يصلح لأن يكون هو بعضها، يرجع إلى جميعها عند الجمهور، ولا يرجع إلى الأخيرة إلا عند أبي حنيفة والإمام الرازي"[67].

وخُلاصةُ الأمرِ أن استدراك التبريزيّ على الرأيِ سليمٌ في ذاته، إلا أن البيضاويّ لم يرجّح هذا الرأي.

الاستدراك الثالث:

عند قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ﴾ [المائدة: 4]

ينقل التبريزيّ رأي البيضاويّ في الآية فيقول: "قال البيضاويّ: "والمسؤولُ ما أُحِلّ لهم مِنَ المطاعمِ، كأنّهم لمّا تُلِيَ عليهم ما حُرِّمَ عليهم سألوا عمّا أُحِلَّ لهُم"[68]. ثمّ يعقّبُ التبريزيّ قائلًا:

"ولا يخفى أنّهُ ذكرَ أوّلًا أنّ ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ استثناءٌ مِن قولِهِ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة: 1] ثمّ قال: إنَّ قولَهُ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 3] بيانُ ﴿مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، فيتميّزُ الحلالُ منَ الحرامِ على رأيِهِ، فكيفَ يقولُ: "لمّا تُلِيَ عليهم ما حُرِّمَ سألوا عمّا أُحِلَّ"، وليسَ في الكلامِ على مُقتضى تقريرِهِ محلُّ ورودِ سؤالٍ كما لا يخفى"[69].

نقول: يُحاولُ التبريزيّ الاستدراك على البيضاويّ في هذه المسألة، وهذا يظهر دقة نظره -رحمه الله-. ومقصودُ التبريزيّ: بما أن الله تعالى بين المحرّماتِ، فإن كل ما سواهُ حلال، فما الحاجة إلى ورود السؤال عمّا أحلّ؟ على مقتضى ما قرره البيضاويّ.

ونقول: صحيحٌ أن الله تعالى بيّن المحرمات، ولكن للحلال حيثياتٍ وتفاصيلَ، لا يكفي في معرفتها بيان المحرمات فحسب، فينبغي بيان ما أُحلَّ كذلك، وما يتعلق به لزيادة البيان والتوضيح، فالسؤال عن ما أحل في محله، ولا تناقض بين أقوال البيضاويّ، قال الشهاب الخفاجي معقبًا على قول البيضاوي: "سَألوا عما أحل لهم"؛ أي: هل هو جميع ما عدا المذكور أم فيه تفصيل؟ فأجيبوا بأن له تفصيلًا".[70]

الاستدراك الرابع:

عند قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: 4]

ينقل التبريزيّ رأي البيضاويّ في معنى ﴿مُكَلِّبِينَ﴾، حيثُ يقول: "والمكلِّبُ مؤدِّبُ الجوارحِ ومُضَرّيها[71] بالصّيد لصاحبها، واشتقاقُهُ من الكلْبِ[72]؛ لأنّ التأديبَ أكثرُ ما يكونُ في الكلابِ، فاشتق من لفظِهِ لكثرتهِ في جنسه"[73]. قال البيضاويّ: "أو لأنّ كل سبُعٍ يسمّى كلبًا لقوله عليه الصّلاة والسّلام: "اللهمّ سلّط عليه كلبًا من كلابك"[74].

ثم يستدرك التبريزيّ على البيضاويّ قائلًا: "وفي استدلالِهِ تأمُّلٌ؛ لأنّ الحديثَ لا يدلُّ على أنّ كلَّ سبع كلبٌ، بل إنّما يُفهمُ منهُ إطلاقُ الكلبِ على بعضِ أنواعِ السّبُع، بل على الأسدِ، حيثُ رُويَ أنّ الأسدَ أكلَ الذي دَعا عليهِ النّبيُّ ﷺ، وهو عُتبةُ بن أبي لهب حينَ أرادَ سفرَ الشّامِ، فغاظ النبيّ ﷺ، وعلى تقديرِ تسليمِهِ ليسَ فيه دِلالةٌ على إطلاقِ الكلبِ على الطّيورِ، فالتّعويلُ على الوجهِ الأوّل"[75]. ويعني التبريزيّ بالوجه الأول: أن التكليب بمعنى الضراوة، لا بسبب كون السبع من الكلاب، وهو رأي الزمخشريّ في الكشاف[76].

نقول: استدراك التبريزيّ على البيضاويّ في هذا الموضعِ سليمٌ من حيثُ اللغة والسياق، أمّا لغة؛ فأصل معنى لفظ (الكلب): تعلّق الشيء بالشيء في شدّةٍ وشدّةِ جذبٍ"[77]، وهو ينطبق على جميع الجوارح ولا يختص السبع به، وأمّا من حيث السياق، فلو خُصَّ السبعُ باللفظ؛ لما شملَ اللفظ باقي الجوارح.

وبعد أن يستدركَ التبريزيّ على البيضاويّ يكملُ سوقَ رأي الزمخشريّ، حيثُ يقول:

قال صاحب الكشاف: "أو من الكلبِ الذي هو بمعنى الضّراوةِ، يُقال: هو كلبٌ بكذا إذا كان ضاريًا بهِ"[78]، ويعقبُ التبريزيّ على قول الزمخشريّ قائلًا: "وهو وجيهٌ، لكنّهُ لم يذكرهُ البيضاويّ"[79].

نقول: لقد صحّ استدراكُ التبريزيّ على قول البيضاويّ سالف الذِّكر، إلا أنهُ جانبَ الصواب حينَ قال: "لم يذكره البيضاويّ"؛ حيثُ إن البيضاويّ ساق قولين في المسألة، بل إنه ساق القول سالف الذكر على أنه القول الثاني، أمّا عن القول الأول الذي قدّمهُ البيضاويّ في المسألة، فقد قال ما نصه: "مكلّبين: معلّمين إياه الصيد، والمكلّب: مؤدب الجوارح ومضرّيها بالصيد. مشتقّ من الكلب، لأنّ التأديب يكون أكثر فيه"[80].

وربما لم ينتبه التبريزيُّ لجميع الآراء المذكورة عند البيضاويّ في المسألة، وإلا فالإنصافُ يقتضي أن يذكر التبريزيّ الرأيين، أو -على الأقلّ- أن لا ينفي عن البيضاويّ قولًا قد قاله.

الاستدراك الخامس:

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾ [المائدة: 44]

يقول التبريزيّ: "﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾، والربّانيونَ: العُلماءُ الزاهدون؛ لأنّ الحكمَ بالتّوراةِ إنّما يُتصوَّرُ من العلماءِ، والأحبارُ: العلماءُ من ولدِ هارونَ كما قال صاحب الكشاف، فظهرَ للعطفِ فائدةٌ، وفسّرَ البيضاويّ الربانيينِ بالزُّهادِ، والأحبارَ بالعلماءِ[81]، وهو على إطلاقِهِ غيرُ صحيحٍ؛ لأنّ الزاهدَ العالمَ داخلٌ في العلماءِ، وغير العالم لا يقدرُ على الحكمِ"[82].

يستدرك التبريزيّ على البيضاويّ أيضًا، حيثُ أظهرَ أنَّ البيضاويَّ فسّر الربانيينَ بالزّهاد فحسب، كما فسّر الأحبار بالعلماء فحسب، فكأن البيضاويّ قصر المعاني على ما ذكر.

نقول: استدراك التبريزيّ سليمٌ لو كان هذا قصد البيضاويّ، إلا أنه –أي: البيضاوي- قال ما نصّه: "والربّانيون والأحبار زُهادهم وعلماؤهم السالكون طريقة أنبيائهم"[83]. فكأنّ البيضاويّ فسّر اللفظين بعموم، ولم ينفِ عن الربانيين صفة العلمِ، والله أعلم.

الاستدراك السادس:

عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: 56]

يقول التبريزيّ: "﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: 56] الموصولُ مبتدأٌ متضمّنٌ لمعنى الشَّرطِ. ﴿فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: 56] خبرُهُ، وتصحُّ الفاءُ في خبرِ المتضمّن لمعنى الشّرط، لكن الخبرَ لكونِهِ جملة محتاجٌ إلى العائدِ، والعائد وَضع المظهر موضعَ المُضمَرِ، ومعناهُ: فإنّهم الغالبونَ، وأظهَرَ المرجعَ بأمرٍ صادقٍ عليهِ لا بِعَينِهِ ادّعاءً لشُهرتِهِ بهذا الأمرِ، بحيثُ لا يتبادرُ إلى الفَهمِ مِنْ هذا الأمرِ غيرُهُ، وهو حاصلُ ما في الكشّافِ"[84].

"قال البيضاويّ: "أي: فإنّهم الغالبونَ، ولكن وضعَ الظاهرَ موضعَ المُضمرِ تنبيهًا على البرهان عليه، فكأنَّهُ قيلَ: ومن يتولَّ هؤلاءِ فَهُم حزبُ اللهِ، وحزبُ اللهِ هم الغالبونَ"[85]، وهو محلُّ تأمُّل؛ لأنَّ وضعَ المُظهرِ موضعَ المُضمَرِ معناهُ ذكرُ المرجعِ موضع الضّمير لا حذفُ الضّميرِ، وذكرُ شيءٍ آخر موضعه بواسطةِ غرضٍ من الأغراضِ، ألا تَرى أنَّ قولَك: الشّمس تحقق خفاء النجمِ غير صحيحٍ، مع أنّ طريقَ البُرهانِ جارٍ فيهِ، فالوجهُ ما ذكرناه"[86].

يعني التبريزيّ بذلك أن وضع المُضمَرِ موضعَ المُظهَرِ يقتضي ذكر المظهر الذي سيُكررُ لاحقًا بدل أن يكنّى عنه بضمير، كما جرت بذلك القاعدة في العربية[87]، لا حذفُ المُظهرِ من الأساس، ففي هذا الموضع لم يُذكر الظاهر الذي سيتم تكراره، بل تمّ تقديره من قبل الزمخشريّ، والبيضاويّ بقوله: "فهم حزبُ الله".

نقول: اعتراضُ التبريزيّ اعتراضٌ وجيهٌ عند النظرة الأولى، ولكن قد يكون لوضع المظهر موضع المضمر أكثرُ من وجه وأكثر من نوع وأكثر من شكلٍ، ولا يستلزم أن تكون الأمثلة كلّها من نوع وشكلٍ واحدٍ، وهذا يستلزم منا استقراء لمواطن وضع المظهر موضع المضمر في القرآن، وفي اللغة كذلك، لمعرفة مظاهر هذا النوع البلاغي وهل جاءت على شكل واحد أم عدة أشكال، حتى يكون الحكم سليمًا.

وقد يُحذفُ العائد ولا يُذكرُ لكونه معلومًا، عند السامع كما ذكر الزمخشريّ، وكما قال الرازي: "قوله ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ جملة واقعة موقع خبر المبتدأ، والعائد غير مذكور لكونه معلومًا، والتقدير: فهو غالب لكونه من جند الله وأنصاره"[88].

وكما جعل جماعة من المفسرين الجملة من باب وضع الظاهر موضع المضمر، فقد جعلها غيرهم دليل الجواب؛ أي: "دليل على جواب الشرط بذكر علة الجواب كأنه قيل: فهم الغالبون لأنهم حزب الله"[89].

وكما قال الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي: "وقوله: "وضع الظاهر موضع المضمر..." هذا مبني على أنّ جواب الشرط لا بد من اشتماله على ضميره.. فوضع الاسم الظاهر موضع الضمير للدلالة على علة الغلبة، وهو أنهم حزب الله"[90].

الاستدراك السابع:

عند قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ [المائدة: 95]

ينقل التبريزيّ رأي الزمخشريّ والبيضاويّ في هذا الجزء من الآية، فيقول: "﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ لكُم منَ الصّيدِ في حالِ الإحرامِ قبلَ أن تُراجِعوا رسول الله ﷺ وتسألوهُ عن جوازِهِ"[91]،وقيلَ: عمّا سلفَ لكُم في الجاهليّةِ منهُ، لأنّهم كانوا متعبَّدين بِشرائِعِ مَن قبلَهم، وكانَ الصّيدُ فيها مُحرَّمًا"[92]، كذا في الكشاف.

قال البيضاويّ: "أو قبلَ التّحريمِ، أو في هذه المرّةِ"[93].

ثمّ يعقب التبريزيّ على رأي البيضاويّ ويقول: "وهو محلُّ تأمُّلٍ؛ لأنّ العفوَ إنّما يتعلّقُ بالخطيئةِ، ولا خطيئةَ قبلَ التّحريمِ"[94].

نقول: قد يكون المقصود بالعفو هنا: عدم المؤاخذة، فيكون المعنى: لا يؤاخذكم الله بما سبق منكم من قتل الصيد وأنتم حُرُم قبل نزول حكم التحريم، وهذا ما أشار إليه الإمام الطبري[95]، ولذلك لا إشكال في كلام البيضاويّ.

وقد سكت التبريزيّ عن كلام صاحب الكشّاف بأن المراد أيام الجاهلية، وهو أحقُّ بالنقد، إذ كيفَ يُعفى عن غيرِ المكلّف؟ وليسوا بمؤمنين وقتها، والغريب منه أنه انتقد قول البيضاويّ، ولم يقدم بديلًا له.

المطلب الثالث: القيمة العلمية لاستدراكات التبريزيّ.

بعد سوق تلك المجموعة من استدراكات التبريزيّ في تفسيره على البيضاويّ والزمخشريّ في تفسيريهما، لا بُدَّ من إظهار قيمة تلك الاستدراكات، وبيان القيمة يكون من خلال بيان منهج التبريزيّ في الاستدراك وأسلوبه وما له وما عليه، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: تنوع استدراكاته.

تميّز التبريزيّ بحقّ في كثير من استدراكاته على الزمخشريّ والبيضاويّ، وكانت له ملاحظُ دقيقة على ما ذهبَا إليه في مسائل عدّة، فلم تقتصر استدراكاته على جانبٍ محدّد، بل شملت استدراكاته الجانب اللغويّ والفقهيّ، وهذا يظهر علوّ كعب التبريزيّ وسعة علمه، وهذه الاستدراكات كانت من أبرزِ ما يميّزُ تفسير التبريزيّ، ويسهم في إظهارِ قيمته العلمية.

ثانيًا: منهجه في الاستدراك.

أمّا عن منهجه، فالمتتبعُ لاستدراكات التبريزيّ في تفسيره يجدُ أنّها تنصبُّ في غالب الأحيانِ على آراء البيضاويّ، أو على أقوال ذكرها البيضاويّ، مقارنة باستدراكاته على الزمخشريّ، فنسبة استدراكه على البيضاويّ أكبر من استدراكه على الزمخشريّ، وممّا يلفتُ النّظر بالرغمِ من قيمة استدراكاته، عدم إنصافه لهما في أحيان عدة، كما لاحظنا، وبخاصة البيضاويّ، ومن الأمثلة على ذلك:

- استدراكه استدراكًا غير صائبٍ، فيكون استدراكًا في غير محلّه.
- اجتزاؤه لعبارة البيضاويّ، ثمّ يستدركُ عليها، ويكون رأيُ البيضاويّ على خلافِ ما عرضهُ التبريزيّ لأن ما نقلهُ عنهُ كانَ مجتزأً، فيكون استدراكهُ هو في الأصلِ رأي البيضاويّ، إلا أنه لم يعرض الرأي كاملًا.
- تارة ينتقدُ الرأي ويكون انتقادًا سليمًا في ذاته، إلا أنّهُ يعتقد أن البيضاويّ يعتقدهُ ويتبنّاهُ، ويكون البيضاويّ قد نقل القولَ نقلًا وليس بالضرورة أن يكون متبنٍّ له.
- محاولةُ إظهار التناقض بين أقوال البيضاويّ، ويظهرُ بعد التدقيق عدمُ التناقض، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ﴾ [المائدة: آية4].
- اتهامه لبعضِ الآراء بالزيف، كالرأي الذي ذهبَ إليه الزمخشريّ في جواز دخول الفاء على الفعل المضارع إذا كان في جملة جواب الشرط، في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ﴾ [المائدة: 95].
- انتقاده لآراء دون ترجيح بينها أو عرضِ البديل لها.
- يردُّ على بعض الأقوال باعتبار أنها رأي البيضاويّ وهو في الأصلِ رأي الزمخشريّ.

وهذا لا ينقصُ من قيمة التفسير أو من قيمة الاستدراكات عمومًا، ولكن، كان لا بدّ من بيان ذلك لإنصافِ العلماء.

ثالثًا: أسلوبه في الاستدراك.

أمّا أساليبه في عرض الأقوال والاستدراكات، فقد تميّزَ بأدبه الجمّ عند ذكر الأقوال المختلفة في المسائل الخلافية الفقهية والعقدية، فلم يكن يشنّع على المخالف بألفاظ غير ملائمة، إلا ما صدر عنه عند اتهام رأي

الزمخشريّ بالزيف والبعد عن الحق في رأي نحويّ. وكان من أساليبه الظاهرة إذا لم يرتض قولًا أو رأيًا يقول: (وهو محلّ تأمّل)، (ولا يخفى أنه غير ملائم)، (ويردُ عليه)، (قيلَ عليه) ... وهكذا.

الخاتمة:

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبإعانته تكتمل الأمور، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد؛ فلا بد في الختام من ذكر أهم نتائج الدراسة وأهم توصياتها، وذلك على النحو الاتي:

أولًا: النتائج.

خلصت الدراسة إلى نتائج عدة كان من أبرزها:

1. لم تقدّم المصادر المتاحة ترجمة كافية للإمام التبريزيّ، وذلك لطبيعة الظروف التي عاصرها، والتي أدّت إلى تنقّله بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية.
2. إن كثيرًا ممّا دُوّن عن الإمام التبريزيّ ما زال حبيس خزائن المخطوطات ومكتباتها.
3. لم يَظهر لنا تاريخ بداية كتابته لتفسيره، ولكن ظهر أن البداية كانت قبل رحلته إلى بغداد وإقامته فيها، ولعلّ تأليفه لهذا التفسير مرّ بمرحلتين؛ الأولى: قبل رحلته إلى بغداد، والثانية: بعد مكوثه فيها.
4. إن من أبرز دوافع التبريزيّ لتأليف تفسيره هو محاولته التوفيق والمقارنة بين تفسير الكشاف للزمخشري، وأنوار التنزيل للبيضاويّ.
5. إن المراد بالاستدراكات عند المفسرين: إتباعُ القول الأول بقولٍ ثانٍ، يصحّح خطأه أو يكمل نقصَه أو يزيل لُبسه.
6. لم يكن التبريزيّ مجرد ناقل لأقوال الزمخشري في تفسيره وأقوال البيضاوي في تفسيره، بل تنوع نقله بين الموافقة والتأييد وبين الانتقاد والاستدراك، مما يدل على دقة نظره، ويؤكد قيمة تفسيره العلمية.
7. تنوعت مجالات استدراكات التبريزي على الزمخشري والبيضاوي، فلم تقتصر على جانب واحد، بل شملت الجانب اللغوي والفقهي، ومزجت بينهما في مواضع عدة، وفي هذا دلالة واضحة على موسوعيته وغزارة علمه.
8. إن استدراكات التبريزيّ تنصب في الأعم الأغلب على أقوال البيضاويّ، مقارنة باستدراكاته على الزمخشريّ، وبالرغم من قيمة هذه الاستدراكات إلا أنّه يؤخذ عليه عدم إنصافه لهما في أحيان عدة.
9. تميز التبريزيّ بأدبه الجم عند إيراده للأقوال المتعددة في المسائل المختلفة؛ فلم يكن يشنّع على المخالف بألفاظ غير ملائمة، إلا ما صدر عنه عند اتهام رأي الزمخشريّ بالزيف والبعد عن الحق في رأي نحويّ.

ثانيًا: التوصيات.

توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة الانتباه إلى استدراكات المفسرين بعضهم على بعض، فليس كلُّ استدراكٍ يكون سليمًا تمامًا وخاليًا من الخطأ.
2. استكمال البحث في استدراكات التبريزي على البيضاوي والزمخشري، أو على كلٍّ منهما في دراسة مستقلة، ففي ذلك توسيع لمدارك طالب العلم، وإعانة على البحث والتنقيب، وبناء مهارة التدقيق في أقوال العلماء والتمحيص فيها، وتعلّم منهج العلماء الأكابر في الأخذ والرد.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم بن السري الزجاج، (ت:311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، 1408هـ/ 1988م (ط1).
2. أبو الحسن المجاشعي البلخي الأخفش، (ت:215هـ)، **معاني القرآن للأخفش**، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1411هـ/ 1990م (ط1).
3. أبو السعود العمادي، (ت: 982هـ)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
4. أبو بكر الكاساني، (ت:587هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، 1406هـ/ 1986م (ط2).
5. أبو نعيم الأصبهاني، (ت:430هـ)، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن للنشر، 1419هـ/ 1998م (ط1).
6. أحمد بن الحسين أبو بكر النيسابوري، (ت:381هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1981م.
7. أحمد بن شعيب النسائي، (ت:303هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: حسن شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ/ 2001م (ط1).
8. أحمد بن فارس، (ت:395هـ)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
9. أحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي، (ت:1069هـ)، **حاشية الشهاب على تفسير البيضاويّ، " عناية القاضي وكفاية الراضي"**، بيروت، دار صادر.
10. أحمد بن يوسف السمين الحلبي، (ت:756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم.
11. أحمد مختار عمر، (ت:1424هـ)، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، 1429هـ/ 2008م (ط1).
12. أحمد يوسف رزق، **تفسير القرآن المجيد للإمام عبد الباقي التبريزيّ البغدادي: دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى الآية (74) من سورة البقرة**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2021م.
13. إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت:393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط4، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، 1407هـ/ 1987م.
14. إسماعيل بن عمر ابن كثير، (ت:774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1420هـ/ 1999م (ط2).
15. إسماعيل بن محمد القونوي، (ت:1195هـ)، **حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي**، تحقيق: عبدالله محمود عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ/2001م(ط1).
16. آغا بزُرُك الطهراني، (ت:1389هـ)، **الروضة النضرة في علماء المائة الحادية عشرة**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2009م (ط1).
17. تقى محمد رمان، **تفسير القرآن المجيد للإمام عبدالباقي التبريزيّ البغدادي: دراسة وتحقيق من الآية (25) من سورة النساء إلى الآية (55) من سورة الأنعام**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2022م.
18. الحارث بن محمد بن أبي أسامة، (ت:282هـ)، **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**، تحقيق: حسين الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، 1413هـ/ 1992م (ط1).
19. حسن بن قاسم المرادي، (ت:749هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخرالدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1992م (ط1).
20. الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، (ت: 502هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان الداودي، بيروت، دار القلم، 1412هـ (ط1).

21. أبو حيان الأندلسي، (ت:745هـ)، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، 1420هـ.

22. الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت:170هـ)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

23. شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي، (743هـ)، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب= حاشية الطيبي على الكشاف**، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 2013م (ط1).

24. شهاب الدين الألوسي، (ت:1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ (ط1).

25. عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، (542هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ (ط1).

26. عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:911هـ)، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، تحقيق ودراسة من الآية (113) من سورة آل عمران إلى الآية (48) من سورة التوبة**، وهي من تحقيق الطالب أحمد الدروبي بإشراف د. سليمان الصادق، وهي واحدة من ثلاث رسائل جامعية اعتنت بتحقيق هذا الكتاب، مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 1424هـ/ 2005م.

27. عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

28. عبدالرحمن بن حسن حبنكة الميداني، (ت:1425هـ)، **البلاغة العربية**، دمشق، دار القلم، 1416هـ/ 1996م (ط1).

29. عبدالرحمن بن محمد بن أبي حاتم، (ت:327هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ (ط3).

30. عبدالله بن عمر البيضاوي، (ت:685هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1418هـ (ط1).

31. عبدالله بن يوسف الزيلعي، (ت:762هـ)، **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**، تحقيق: عبد الله بن عبدالرحمن السعد، الرياض، دار ابن خزيمة، 1414هـ (ط1).

32. عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت:761هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبدالغني الدقر، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع.

33. عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري، (ت:730هـ)، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، تحقيق: عبدالله عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م (ط1).

34. عثمان بن عمر بن الحاجب، (ت:646هـ)، **الكافية في علم النحو**، تحقيق: صالح الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، 2010م (ط1).

35. علي بن محمد الماوردي، (ت:450هـ)، **النكت والعيون**، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبدالرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية.

36. عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، (ت:180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ/ 1988م (ط3).

37. الفضل بن حسن الطبرسي، (ت:548هـ)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: هاشم المَحَلّاتي، فضل الله الطباطبائي، بيروت، دار المعرفة، (ط2).

38. المبارك بن محمد بن الأثير، (ت:606هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ/ 1979م.

39. محمد الطاهر بن محمد بن عاشور، (ت:1393هـ)، **التحرير والتنوير**، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984هـ.

40. محمد بن أحمد الأزهري، (ت:370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001م (ط1).

41. محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، (ت:686هـ)، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: يحيى بشير مصري، عمادة البحث العلمي، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1417هـ/ 1996م (ط1).

42. محمد بن الحسن بن دريد، (ت:321هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م (ط1).

43. محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، (ت: 328هـ)، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق: حاتم الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1412هـ/ 1992م (ط1).

44. محمد بن جرير الطبري، (ت:320هـ)، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 1420هـ/2000م (ط1).

45. محمد بن حسن ابن الصائغ، (ت:720هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1424هـ/2004م (ط1).

46. محمد بن عبدالله الحاكم، (ت:405هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1990م (ط1).

47. محمد بن عبدالله بن مالك، (ت: 672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1402هـ/ 1982م (ط1).

48. محمد بن عبدالله بن مالك، (ت:672هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، 1410هـ/ 1990م (ط1).

49. محمد بن عمر الرازي، (ت:606هـ)، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ (ط3).

50. محمد بن عيسى الترمذي، (ت: 279هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، محمد فؤاد عبد الباقي (جـ3)، إبراهيم عطوة (جـ 4، 5)، مصر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ/ 1975م (ط2).

51. محمد بن محمد الزبيدي، (ت:1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

52. محمد بن مكرم بن منظور، (ت:711هـ)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، 1414هـ(ط3).

53. محمد بن موسى الهمذاني، (ت:584هـ)، **الأماكن أو ما اتفق لفظه و افترق مسماه من الأمكنة**، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، 1415هـ

54. محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، **التعريفات الفقهية**، دار الكتب العلمية، 1424هـ/ 2003م (ط1).

55. محمود بن عمر الزمخشري، (ت: 538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ (ط3).

56. محمود بن عمر الزمخشري، (ت:538هـ)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م (ط1).

57. مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، (ت: 793هـ)، **شرح التلويح على التوضيح**، مصر، مكتبة صبيح.

58. المصطفوي، **التحقيق في كلمات القرآن الكريم**، بلا دار نشر، بلا طبعة.

59. ميرزا عبدالله أفندي الأصبهاني، **رياض العلماء وحياض الفضلاء**، تحقيق: أحمد الحسيني، قُم، إيران، مكتبة آية الله العظمى، 1403هـ

60. نايف بن سعيد الزهراني، **استدراكات السلف في التفسير: دراسة نقدية**، الدمام، دار ابن الجوزي، 1430هـ (ط1).

ياقوت الحموي، (ت:626هـ)، **معجم البلدان**، بيروت، دار صادر، 1995م (ط2

الهوامش:

(1) يُنظر: عبد الباقي التبريزي البغدادي، (ت:1039ه)، تفسير القرآن المجيد للإمام عبدالباقي التبريزي البغدادي: دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى الآية (74) من سورة البقرة، تحقيق: أحمد يوسف رزق، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2021م، (9).

(2) نسبةً إلى تبريز، وهي مدينةٌ من أشهر مدن أذربيجان حاليًا، وهي اليومَ أكبرُ مُدنها، يُنسبُ إليها جماعةٌ من أهل العلم والرواية، وتُروى تَبريز بفتح التاء. يُنظر: محمد بن موسى الهمذاني، (ت:584هـ)، الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة، 1415هـ، ص152. ياقوت الحموي، (ت:626هـ)، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، 1995م، (ط2)، ج1، ص128.

(3) نسبةً إلى (المولى)، ويستعملهُ العجمُ لقبًا للعالِم الكبير أو العالم الزّاهد، ولكنهم ينطقون به (ملا). ويقال إنه لقبٌ لمن انتسب إلى فرقةٍ صوفيةٍ نُسبت إلى المولى جلال الدين الرومي. يُنظر: محمد بن محمد الزبيدي، (ت:1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج40، ص246، ص253. محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، 1424هـ/ 2003م، (ط1)، ص221. أحمد مختار عمر، (ت:1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، 1429هـ/ 2008م، (ط1)، ج3، ص2497.

(4) يُنظر: ميرزا عبد الله أفندي الأصبهاني، رياض العلماء وحياض الفضلاء، تحقيق: أحمد الحسيني، قُم، إيران، مكتبة آية الله العظمى، 1403هـ، ج3، ص59. آغا بزُرك الطهراني، (ت:1389هـ)، الروضة النضرة في علماء المائة الحادية عشرة، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2009م، (ط1)، ج8، ص312.

(5) يُنظر: المرجع السابق. آغا بزُرك الطهراني، (1389هـ)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، (1/9، 123).

(6) يُنظر: التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد يوسف رزق، ص17.

(7) المرجع السابق.

(8) يُنظر: التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد يوسف رزق، ص17.

(9) يُنظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت:170هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج5، ص327-328.

(10) يُنظر: محمد بن الحسن ابن دريد، (ت:321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م، (ط1)، ج2، ص636-637.

(11) يُنظر: محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، (ت: 328هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1412هـ/ 1992م، (ط1)، ج1، ص517. محمد بن أحمد الأزهري، (ت:370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001م، (ط1)، ج10، ص65.

والرشاء: الحبل الذي يتوصل به إلى الماء. يُنظر: المبارك بن محمد ابن الأثير، (ت:606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ/ 1979م، ج2، ص226.

(12)محمود بن عمر الزمخشري، (ت:538ه)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م (ط1)، ج1، ص285.

(13) محمد بن مكرم ابن منظور، (ت:711هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1414ه (ط3)، ج10، ص421.

(14)أحمد بن فارس، (ت:395ه)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399ه/1979م، ج2، ص269.

(15) يُنظر: المرجع السابق.

(16) يُنظر: نايف بن سعيد الزهراني، استدراكات السلف في التفسير: دراسة نقدية، الدمام، دار ابن الجوزي، 1430هـ (ط1)، ص15-16.

(17)محمود بن عمر الزمخشريّ، (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ (ط3)، ج1، ص601.

(18)يُنظر: عثمان بن عمر ابن الحاجب، (ت:646هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، 2010م (ط1)، ص28. محمد بن عبد الله ابن مالك، (ت: 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1402هـ/ 1982م (ط1)، ج2، ص904.

وشرح الكافية الشافية لابن مالك ليس شرحًا لكافية ابن الحاجب، إنما هو كتاب آخر مختلف، فوجب التنبيه لأمن اللبس.

(19)عبد الباقي التبريزي البغدادي، (ت:1039ه)، تفسير القرآن المجيد: دراسة وتحقيق من الآية (25) من سورة النساء إلى الآية (55) من سورة الأنعام، تحقيق: تقى رمان، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2022م، ص247.

20 يُنظر، أبو حيان الأندلسي، (ت:745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، 1420هـ، ج4، ص158.

(21) يُنظر: محمد بن حسن بن الصائغ، (ت:720هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1424هـ/2004م) ط1)، ج1، ص275.

22 يُنظر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:911هـ)، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، تحقيق ودراسة من الآية (113) من سورة آل عمران إلى الآية (48) من سورة التوبة، وهي من تحقيق الطالب أحمد الدروبي بإشراف د. سليمان الصادق، وهي واحدة من ثلاث رسائل جامعية اعتنت بتحقيق هذا الكتاب، مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 1424هـ/ 2005م، ص230.

23 شهاب الدين الألوسي، (ت:1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ (ط1)، ج3، ص223-224.

24 يُنظر: محمد الطاهر بن عاشور، (ت:1393هـ)، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984هـ، ج6، ص78.

(25) يُنظر: التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص268.

(26) يُنظر: الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص610. التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص265.

(27) قراءة متواترة. قرأ بالخفض: أبو جعفر وأبو عمرو وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة وخلف. والباقون بالنصب. يُنظر: أحمد بن الحسين أبو بكر النيسابوري، (ت:381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1981م. ص184.

(28) الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص610-611. التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص268.

(29) التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص268.

(30) شرف الدين الطيبي، (ت:743هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب =حاشية الطيبي على الكشاف، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 2013 (ط1)، ج5، ص292.

(31) عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، (ت:730هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق: عبد الله عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م (ط1)، ج3، ص143.

(32) ينظر: الألوسي، روح المعاني، ج6، ص 73 – 76.

(33) الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص687.

(34) التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص392.

(35)يُنظر: محمد بن جرير الطبري، (ت:320هـ)، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 1420هـ/2000م (ط1)، ج11، ص154. ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص82.

(36) يُنظر: أبو بكر الكاساني، (ت:587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، 1406هـ/ 1986م (ط2)، ج7، ص330.

(37) ينظر: الطيبي، حاشية الطيبي على الكشاف، ج5، ص514.

(38)ضعيفٌ، وقيل: ضعيفٌ جدًا. رواه الطبري في جامع البيان، ج10، ص (425-426) عن السدي ومجاهد وعتبة بن أبي حكيم. ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره عن سلمة بن كهيل. عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، (ت:327هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ (ط3)، ج4، ص1162. وابن كثير في تفسيره، ج3، ص139. بيّن أسباب ضعفه صاحبا الاستيعاب في بيان الأسباب، وجلّ ما روي في هذه الآية من أنها نزلت في عليّ –كرم الله وجهه- ضعيفٌ أو موضوع. يُنظر: (إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت:774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، 1420هـ/1999م (ط2)، ج3، ص139. (الهلالي، سليم بن عيد) (آل نصر، محمد بن موسى)، الاستيعاب في بيان الأسباب، السعودية، دار ابن الجوزي، 1425ه (ط1)، ج2، ص65)).

(39) الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص649. التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص330.

(40)التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص331.

(41) الطبري، جامع البيان، ج10، ص (425-426).

(42) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم، ج4، ص1162.

(43) ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج3، ص139.

(44) ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج3، ص139.

(45)يُنظر: الفضل بن حسن الطبرسي، (ت:548هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: هاشم المَحَلاتي، فضل الله الطباطبائي، بيروت، دار المعرفة، (ط2)، ج3، ص (326-327).

(46) يُنظر: محمد بن عمر الرازي، (ت:606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ (ط3)، ج12، ص (383-384).

(47)يُنظر: أبو السعود العمادي، (ت: 982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج3، ص52.

(48) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص689.

(49) يُنظر: ابن الحاجب، الكافية، ص46.

(50) في شرحه لكافية ابن الحاجب.

(51) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، (ت:180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ/ 1988م (ط3)، ج3، ص69.

(52) يُنظر: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، (ت:686هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، السعودية، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1417هـ/ 1996م (ط1)، (القسم الثاني، المجلد1، ص938). التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص 382,

(53) حسن بن قاسم المرادي، (ت:749ه)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1992م (ط1)، ص66-67.

(54) عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت:761ه)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع، ص442.

(55) يُنظر: محمد بن عبد الله بن مالك، (ت:672ه)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، 1410هـ/ 1990م (ط1)، ج4، ص79. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، ج2، ص557.

(56) الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص601.

(57)عبد الله بن عمر البيضاوي، (ت:685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418هـ (ط1)، ج2، ص113. وهو في الأصل قول الزجاج، عللهُ بقوله: "وإنما قيل له بهيمة لأنه أبهم عن أي يميز، فأعلم اللهُ عز وجلَّ أن الذي أحلّ لنا مما أبهم هذه الأشياءُ". يُنظر: (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص141.

(58) التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص246.

(59)الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، (ت: 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، بيروت، دار القلم، 1412هـ (ط1)، ص149.

(60) يُنظر: الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت:311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، 1408هـ/ 1988م (ط1)، ج2، ص141.
(61) يُنظر: المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، ج1، ص377-378.
62 يُنظر، إسماعيل بن محمد القونوي، (ت:1195هـ)، حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، تحقيق: عبد الله محمود عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ/2001م(ط1)، ج7، ص380.
(63) البيضاويّ، أنوار التنزيل، (114/2). قول منسوب للظاهرية. يُنظر: علي بن محمد الماوردي، (ت:450هـ)، النكت والعيون، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ج2، ص11.
(64)التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص255.
(65) البيضاويّ، أنوار التنزيل، ج2، ص114.
(66) المرجع السابق.
(67) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج6، ص92.
(68) البيضاويّ، أنوار التنزيل، ج2، ص115.
(69)التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص258.
(70)ا الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج3، ص216.
(71) يُقال: كلبٌ ضارٍ، وأضراه صاحبه؛ أي: درُّبه وعَوَّدهُ. وأضراهُ به؛ أي: أغراه. إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت:393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، 1407هـ/ 1987م (ط4)، ج6، ص2408.
(72) والكاف واللام والباء أصل واحد صحيح يدل على تعلّق الشيء بالشيء في شدَّة وشدّة جذبٍ. ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص133.
(73) الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص606.
(74) رواه ابن أبي أسامة في مسند الحارث، كتاب الحدود والديات، باب: فيمن سب النبي ﷺ، ح:511. الحارث بن محمد بن أبي أسامة، (ت:282هـ)، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تحقيق: حسين الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، 1413ه/1992م (ط1)، ج2، ص562. ورواه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة أبي لهب، ح:3984. وأبو نعيم في معرفة الصحابة، ح:6050. أبو نعيم الأصبهاني، (ت:430هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن للنشر، 1419هـ/1998م (ط1)، ج5، ص2488. جميعهم بسندهم عن أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه، قال: كان عتبة بن أبي لهب يسب النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «اللهم سلط عليه كلبك» إلى آخر الحديث. وقال الحاكم في المستدرك، ج2، ص588: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
(75)التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص259-260.
(76) يُنظر: الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص606.
(77) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص133.
(78) الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص606.
(79)التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص260.
(80) البيضاويّ، أنوار التنزيل، ج2، ص115.
(81) يُنظر: البيضاويّ، أنوار التنزيل، ج2، ص128.
(82)البيضاويّ، أنوار التنزيل، ج2، ص128. التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص314.
(83) البيضاويّ، أنوار التنزيل، ج2، ص128.
(84) التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص332. يُنظر: الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص649.
(85) البيضاويّ، أنوار التنزيل، ج2، ص132.
(86) التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص332.
(87) يُنظر: عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني، (ت:1425ه)، البلاغة العربية، دمشق، دار القلم، 1416هـ/ 1996م (ط1)، ج2، ص98.
(88) الرازي، مفاتيح الغيب، ج12، ص387.
(89) يُنظر: الألوسي، روح المعاني ج3، ص338. ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج6، ص240.
(90) شهاب الدين الخفاجي، (ت:1069هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاويّ= عناية القاضي وكفاية الراضي، بيروت، دار صادر، ج3، ص256.
(91) الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص679.
(92) الزمخشريّ، الكشاف، ج1، ص679.
(93) البيضاويّ، أنوار التنزيل، ج2، ص144.
(94) التبريزي، تفسير القرآن المجيد، تحقيق: تقى رمان، ص381.
(95) يُنظر: الطبري، جامع البيان، ج10، ص47.